الأمم المتحدة

A/C.5/60/SR.30

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
27 February 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم ٢٤ كانون الأول/ديسمبر،٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد سايزونو (نائب الرئيس) .....(بنن)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالنيابة: السيد ساها

المحتويات

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

نتائج مؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥

التقديرات المنقحة للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في إطار الأبواب ١، و ٢، و ٣، و ١١، و ١٦، و ٢٣، و ٢٨ ألف، و ٢٨ تاء، و ٢٨ دال، و ٢٨ جيم، و ٢٨ حاء، و ٢٩

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-64135 (A)

التقديرات المنقحة لحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

الباب ٢٩: مكتب خدمات الرقابة الداخلية

مسائل أخرى

في غياب السيد آش (أنتيغوا وبربودا) ترأس السيد سيزونو (بنن)، نائب الرئيس، الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

نتائج مؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥

التقديرات المنقحة للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في إطار الأبواب ١، و ٢، و ٣، و ١١، و ١٦، و ٢٣، و ٢٨ ألف، و ٢٨ تاء، و ٢٨ دال، و ٢٨ جيم، و ٢٨ حاء، و ٢٩ (A/60/7/Add.13 و Corr.1 و A/60/537)

التقديرات المنقحة لحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (A/60/7/Add.13 و Corr.1 و A/60/537)

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

الباب ٢٩: مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/60/7/Add.14)

١ - **السيد ساش** (المراقب المالي) عرض تقرير الأمين العام عن نتائج مؤتمر القمة العالمي: التقديرات المنقحة للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في إطار الأبواب المعنية ولحساب دعم عمليات حفظ السلام الواردة في الوثيقة A/60/537، فأشار إلى أن بياناً عن الآثار المتصلة بذلك المترتبة في الميزانية البرنامجية ذات الصلة قُدّم سابقاً إلى الجمعية العامة في الوثيقة A/60/355، فيما يتصل باعتماد قرارها ١/٦٠ المعنون ''نتائج مؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥''.

٢ - وتابع حديثه قائلا، إن الجمعية العامة أبلغت في ذلك الوقت، بأنها ستتلقى بيانا تفصيليا عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية لكي ينظر فيه في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وحساب الدعم. وأبلغت الجمعية العامة أيضا بأن الاحتياجات الإجمالية المقدرة، المترتبة على مشروع القرار تبلغ نحو ٨٠ مليون دولار. وأوضح أن التقديرات المنقحة المعروضة حاليا على اللجنة تُبين بالتفصيل التغييرات التي سيلزم إدخالها على الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بصيغتها الواردة في الوثيقة A/60/6، وكذلك على حساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، بغية تنفيذ الإجراءات المتوخاة في قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

٣ - وأضاف قائلا إن التقديرات المنقحة لا تشمل التغييرات أو الاحتياجات من الموارد بالنسبة للإجراءات التي تتطلب مزيدا من الدراسة أو التي ما زالت معروضة على الجمعية العامة من ذلك مجلس حقوق الإنسان، ولجنة بناء السلام والتوصيات الناشئة عن الاستعراضات ذات الصلة بالرقابة وبعمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتقدر حاليا تكاليف الاحتياجات الإجمالية من الموارد الناجمة عن نتائج مؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥ بـ ٧٥,٤ مليون دولار، ويشمل ذلك زيادة قدرها ٧٣,٣ مليون دولار في إطار الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، منها إضافة ٢٠٠ وظيفة جديدة، و ٢,١ مليون دولار في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ كانون الثاني/يناير

إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ومنها إضافة ٢٧ وظيفة جديدة.

٤ - وواصل حديثه قائلا إنه يرد في الفصل الرابع من التقرير موجز لتوزيع الاحتياجات الإضافية وفق أبواب الميزانية. وفيما يتعلق بحساب دعم عمليات حفظ السلام، قال إن مؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥ أيد إنشاء قدرة تشغيلية أولية لآلية شرطة دائمة. وتقدر تكاليف الاحتياجات الإضافية المقترحة لهذه الآلية بـ ٢,١ مليون دولار، لتغطية تكاليف ٢٧ وظيفة إضافية، منها ٢٥ وظيفة من الفئة الفنية ووظيفتان من فئة الخدمات العامة، وفق ما هو وارد في الجدول ٤٧ من التقرير. وتتناول التقديرات المنقحة المعروضة على اللجنة، بصورة شاملة، الاحتياجات من الموارد بناء على مجموع المعلومات المتاحة حاليا. أما الاحتياجات بالنسبة للمسائل التي ما زالت الجمعية العامة بصدد النظر فيها فستطلب في الوقت المناسب.

٥ - السيد ساها (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالنيابة) قال إن تقرير الأمين العام يشوبه عدد من النواقص، التي وإن كانت مفهومة نظرا لضيق الوقت، تجعل مهمة اللجنة الاستشارية صعبة. وأضاف أن الإصدار اللاحق لتقرير ذي صلة بالموضوع (A/60/568) زاد عملها تعقيدا. وأردف قائلا إنه يجري مرة أخرى التعامل مع مسألة هامة بنهج مجزأ، إذ أن بعض الآثار المترتبة على نتائج مؤتمر القمة على الأقل يتطلب مزيداً من النظر من جانب الهيئات الحكومية الدولية و/أو مزيداً من الاستعراض أو الدراسة من جانب الأمانة العامة. وكما ذكرت ذلك اللجنة الاستشارية مرات عديدة، فإن النظر في تقارير متعددة متعلقة بنفس الموضوع يجعل من الصعب للغاية تحديد طريق واضح يمكن اتباعه.

٦ - ومضى يقول إنه لا يمكن اعتبار التقديرات المنقحة التي قدمها الأمين العام تقديرات شاملة، وأنه يتعيّن أن يطلب إلى الأمين العام إعداد تقرير متابعة يُقدم إلى الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن، وبما لا يتجاوز اختتام الجزء الرئيسي من الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. وينبغي أن يوفر التقرير تحليلاً شاملاً للموارد اللازمة لتنفيذ الإجراءات التي صدر بها تكليف من مؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥ في ضوء أي مقررات تتّخذها الجمعية العامة لاحقاً.

٧ - وأعرب عن أسفه لأن التقديرات المذكورة في التقرير، تعوزها القرائن المقنعة على أنه بذلت جهود لاستيعاب الولايات الجديدة والموسعة عن طريق إعادة توزيع الموارد. وأضاف أنه كان يتعين، في حساب الاحتياجات الإضافية، أن تؤخذ في الحسبان، بصورة كاملة، إمكانات القيام بمهام وأنشطة جديدة أو مختلفة بدون طلب موارد إضافية. وكان يتعين تحليل تلك الإمكانات، حتى على أساس الولايات القائمة، وقبل استعراض جميع الولايات التي انقضى عليها أكثر من خمس سنوات، والمذكورة في الفقرة ١٦٠ من تقرير الأمين العام.

٨ - وأضاف قائلا إن هناك مسألة رئيسية أخرى تتمثّل في استخدام صندوق الطوارئ. فقرارا الجمعية العامة ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢ يمثلان معلمين بارزين في إدارة عمليات التخطيط والبرمجة والميزنة في المنظمة، وقد صمدا أمام اختبار الزمن. ولذلك، كان ينبغي إجراء تحليل دقيق لخيارات التعامل مع هذه المسألة. وكما ذكر ذلك في ختام تقرير اللجنة الاستشارية (A/60/7/Add.13)، قد تود الجمعية العامة أن تقرر تطبيق إجراءات استخدام وتشغيل صندوق الطوارئ تطبيقا صارما، دون أي استثناء. وفي هذه الحالة، قد تضطر الجمعية العامة إلى تقديم التوجيه إلى الأمين العام عن كيفية تطبيق الأحكام الناظمة لصندوق الطوارئ. وكخيار بديل، قد تقرر الجمعية العامة النظر في التقديرات

المنقحة الناشئة عن نتائج القمة، وذلك خارج إطار الإجراءات المعمول بها في استخدام وتشغيل صندوق الطوارئ حسب ما اقترحه الأمين العام. وفي هذه الحالة، ينبغي النص بشكل محدد على أن ذلك مجرد استثناء لا يشكل سابقة بشأن النظر في الآثار المالية المترتبة على الإجراءات التشريعية المقبلة.

٩ - وتابع حديثه قائلا إن الفصل الثاني من تقرير اللجنة الاستشارية يتضمن ملاحظات وتوصيات تفصيلية عن التقديرات المنقحة بحسب أبواب الميزانية. وتمشيا مع الممارسات السابقة ومع المادة ١٥٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة، قررت اللجنة أن تقرير الأمين العام يتطلب دراسة متعمقة، سطراً بسطر، بنفس الطريقة التي تتعامل بها اللجنة عادة مع الميزانية البرنامجية المقترحة ذاتها.

١٠ - واستطرد قائلا إن في التقرير عدداً من المقترحات الرئيسية تحت الباب ١ من الميزانية، يتعلق الأول منها بإنشاء مكتب للأخلاقيات. وتقدّم التوصيات والملاحظات ذات الصلة بالموضوع على أساس أنها ربما تُخضع لمزيد من الاستعراض والتنقيح، في ضوء أي إجراء قد تتخذه الجمعية العامة بشأن مقترحات الأمين العام الواردة في الوثيقة A/60/568.

١١ - وواصل حديثه قائلا إنه كان يتعيّن أن تكون متطلبات السلوك الأخلاقي جلية منذ إنشاء الأمانة العامة. والقيادة والتوجيه اللذين يتولاهما الأمين العام والمسؤوليات التي يضطلع بها بموجب الميثاق فيما يتعلق بإدارة الموظفين، وكذلك الالتزامات التي يتعهد بها الموظفون عند أدائهم ليمين تولي المنصب، كلها تُلزم بالتقيّد بصرامة بالسلوك الأخلاقي. واسترسل قائلاً إن توصيات اللجنة الاستشارية بشأن التوظيف والاحتياجات الأخرى لمكتب الأخلاقيات تأخذ بالاعتبار أولويات الأمين العام في هذا المجال، والجهود الجبارة التي تبذلها بالفعل الوحدات الحالية في الأمانة العامة، كما تأخذ في الاعتبار أن الكثير من عبء العمل بالمكتب سيعهد به إلى مصادر خارجية في بادئ الأمر وأنه ليس من الممكن بعد التنبؤ بعبء العمل هذا.

١٢ - وأضاف قائلا إن الاحتياجات من الموارد للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ينبغي عدم النظر فيها إلى أن تتخذ الجمعية العامة مقررات بشأن مسائل مثل ولاية اللجنة، وتكوينها والأسلوب الذي ينبغي انتهاجه في انتقاء خبرائها والمؤهلات المطلوب توفرها في الخبراء.

١٣ - وتابع حديثه قائلا إن الأمين العام اقترح، في إطار الباب ٢ من الميزانية رصد موارد إضافية تزيد عن ٧ ملايين دولار لإدارة المؤتمرات. وفي هذا الصدد تقترح اللجنة الاستشارية على الجمعية العامة إما أن تؤجل النظر في المبلغ وتطلب إعادة تقديم الطلب استنادا إلى ما قد تتخذه الجمعية من قرارات بشأن إنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، أو أن تقرر أن يتضمن تقرير الأداء (تقارير الأداء) ذات الصلة بالموضوع لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ الموارد الإضافية التي قد تدعو إليها الحاجة.

١٤ - وفيما يتعلق بالمقترحات المقدمة في إطار الباب ٣، قال إن المفهوم الكامن وراء إنشاء وحدة لدعم الوساطة بحاجة إلى تطوير مع مراعاة القدرة المتوفرة للأمانة العامة ككل. وأضاف أن توصيات اللجنة الاستشارية بشأن الوظائف تعبّر عن ذلك الرأي. وبما أن الجمعية العامة لم تختتم بعد المفاوضات حول الترتيبات اللازمة للجنة بناء السلام، عليها أن تؤجل النظر في الاحتياجات من الموارد ذات الصلة بالموضوع إلى أن يصدر بيان يوضح الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية.

١٥ - واستطرد قائلا إن اللجنة الاستشارية كانت ستستفيد، في نظرها في المقترحات المقدمة في إطار

الباب ١١، لو تمّ إعداد خطة شاملة على صعيد المنظومة، بحيث تعكس كافة العناصر الواردة في الفقرة ٦٨ من نتائج القمة. وقد تأثّرت المقترحات التي تقدم بها الأمين العام في إطار الباب ١٦، بفعل أنه كان ينوي تقديم مقترحات في أوائل عام ٢٠٠٦ إلى الجمعية العامة وإلى مجلس الأمن لتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على مساعدة الدول في مكافحة الإرهاب وزيادة التنسيق بين الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في هذا الصدد. وعليه، توصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بإرجاء النظر في استحداث الوظيفتين الجديدتين المقترحتين في فرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

١٦ - وقال إن الأمين العام يقترح في إطار الباب ٢٣، حقوق الإنسان، رصد ٢٤,٢ مليون دولار إضافية، تشمل ٩٣ وظيفة جديدة. وأضاف أن اللجنة الاستشارية توصي بإنشاء أغلب الوظائف المطلوبة، مع استثناء أساسي هو وظيفة الأمين العام المساعد في مكتب نيويورك لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والأربع وظائف للتقرير العالمي عن حقوق الإنسان الذي ترى اللجنة الاستشارية أنه لم يتم تحديد مفهومه بشكل كاف.

١٧ - وفيما يتعلق بمختلف المقترحات الواردة في إطار الباب ٢٨، قال إن من الحكمة انتظار نتائج الاستعراض الشامل للترتيبات الإدارية قبل إنشاء مكتب لمنع الاحتيال. وأوضح أن اللجنة الاستشارية لا توصي بالموافقة على طلب أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لبرنامج التدريب في مجال الأخلاقيات، في إطار الباب ٢٨ جيم، وتطلب إدراج المسألة وزيادة توضيحها في تقرير المتابعة الشامل المطلوب.

١٨ - ومضى قائلا إن التخفيضات التي توصي بها اللجنة الاستشارية في إطار الأبواب ٢٨ والأبواب الفرعية دال وهاء وواو، مترتبة على توصيات أخرى بتخفيض عدد الموظفين. وتوصي اللجنة الاستشارية، بناءً على الأسباب المذكورة في الفقرة ٦٤ من تقريرها، بأن تنعكس احتياجات آلية الشرطة الدائمة في الميزانية المقترحة لحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

١٩ - وتابع حديثه قائلا إنه إذا قبلت اللجنة الخامسة ذلك، فإن التوصيات المبينة في تقرير اللجنة الاستشارية ستؤدي إلى تخفيض إجمالي قدره ٢٥,٥ مليون دولار من الـ ٧٣,٤ مليون دولار التي اقترحها الأمين العام وتشمل الأثر المرتبط بذلك في التكاليف التشغيلية وغيرها من التكاليف غير المتعلقة بالموظفين بالإضافة إلى التوصيات المحددة بشأن التكاليف غير المتعلقة بالموظفين.

٢٠ - وواصل حديثه قائلا إن اللجنة الاستشارية تعالج تقديرات تكاليف مكتب خدمات الرقابة الداخلية بصورة مستقلة، حسبما جرى إيضاحه في تقريرها ذي الصلة بالموضوع (A/60/7/Add.14). وفيما يتعلق بالميزانية الأولية، وريثما يعاد تقديم مقترح ميزانية مكتب خدمات الرقابة الداخلية، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على توفير موارد تعادل المستوى المنقح لاعتماد الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وفيما يتعلق بالتقديرات المنقحة، ونظرا للوضع بالنسبة للتقديرات الأولية، وللاستعراض الشامل الجاري حالياً لتكاليف مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ينبغي الإذن بـ ٣٩ وظيفة في إطار المساعدة المؤقتة العامة، ريثما يتم النظر في المقترح الشامل للميزانية. وينبغي تأجيل المبالغ المطلوبة للاستشاريين.

٢١ - **السيد لونغهورست** (المملكة المتحدة) تحدث باسم الاتحاد الأوروبي، فقال إنه لأمر جوهري أن تخصص كل ميزانية تصادق عليها اللجنة مبالغ للمقترحات الواردة في تقرير الأمين العام (A/60/537). وأوضح أن الاتحاد الأوروبي يلاحظ أن اللجنة الاستشارية توصي في بعض الحالات بأن

ترجئ الجمعية العامة الموافقة على طلبات برصد موارد في انتظار تقديم المزيد من المعلومات أو اتخاذ الجمعية العامة لقرارات وبأن تضع توصياتها في الاعتبار لدى النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. واستدرك قائلا إن قادة العالم كلفوا الجمعية العامة بتنفيذ المقرر الذي اتخذوه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ لتعزيز الأمم المتحدة. ومع أنه لا يمكن اتخاذ مقررات بشأن جميع مقترحات الأمين العام قبل نهاية الجزء الرئيسي من الدورة الستين للجمعية العامة، فإنه لمن الأمور الحاسمة أن تثبت الدول الأعضاء إرادتها الجماعية في المضي قدماً بسرعة. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن بالإمكان تحقيق نتائج إيجابية، وهو دائما على استعداد للعمل من أجل ذلك.

٢٢ - **السيد هال** (جامايكا)، تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة تخامرها نفس مشاعر القلق التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية فيما يتعلق بضغط الوقت وخطر عدم النظر بشكل مناسب في المقترحات التي يتضمنها تقرير الأمين العام (A/60/537)، وهي تلاحظ بصورة خاصة إلى التعليقات الواردة في الفقرة ٧ من تقريرها (A/60/7/Add.13) والتي مفادها أن الوثيقة غير مترابطة تماما.

٢٣ - وتابع حديثه قائلا إن المجموعة تريد أن تؤكد من جديد على الأهمية التي تعلقها على النظر باكرا في متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي، وهي تلاحظ مع القلق إلى أن بعضاً من المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام تعالج مسائل ليست ذات صلة بنتائج القمة بل بولايات أقدم لا تزال قائمة. والمجموعة تريد أن تنظر فقط في المقترحات التي تتعلق بنتائج مؤتمر القمة العالمي. وأضاف أن المجموعة ترى في ما يتعلق بمعالجة التقديرات المنقحة والخيارين اللذين تقترحهما اللجنة الاستشارية في الفقرة ٦٧ من تقريرها، أن التقديرات المنقحة لا تشكل جزءاً من الميزانية نفسها، ويتعين النظر إليها كميزانية تكميلية.

٢٤ - وفيما يتعلق بالرسالة الموجهة من رئيس الجمعية العامة إلى رئيس اللجنة الخامسة (A/C.5/60/19)، قال إن المجموعة على استعداد لاحترام الموعد النهائي وهو ١٩ كانون الأول/ديسمبر المحدد لاستكمال مداولات اللجنة بشأن مقترحات الأمين العام. وفي هذا الصدد، تود المجموعة أن تعيد تأكيد طلبها السابق بتوفير خدمات المؤتمرات للاجتماعات الليلية واجتماعات عطلة نهاية الأسبوع. وأضاف أن المجموعة على استعداد لاختتام عمل اللجنة خلال الجزء الرئيسي من الدورة الستين، والطريقة الوحيدة للقيام بذلك هي توفير خدمات مؤتمرات إضافية.

٢٥ - **السيد تولا** (نيوزيلندا)، تحدث أيضا بالنيابة عن أستراليا وكندا، فقال إن تقارير الأمين العام واللجنة الاستشارية تتسم بأهمية خاصة لأنها تسمح للجنة بالتقدم في تنفيذ جوانب أساسية من الاتفاقات التي توصل إليها قادة العالم في مؤتمر القمة العالمي، المعقود في أيلول/سبتمبر مع إيضاح أن جوانب أخرى لم تعرض بعد، ولأن التقديرات المنقحة تعطي صورة شاملة عن احتياجات المنظمة من الموارد لفترة السنتين القادمة.

٢٦ - وأضاف قائلاً إن اللجنة الاستشارية على حق في التركيز على المسائل ذات الأهمية الفورية وفي تفادي الحكم المسبق على نتائج عمل لا يزال جارياً في الجمعية العامة. وكما أشير إلى ذلك في تقرير اللجنة الاستشارية، ما زال يتعين عرض المزيد من تنقيحات الميزانية في أقرب وقت، في ضوء القرارات التي تتخذها الجمعية العامة بشأن الإصلاح والجوانب الأخرى لنتائج مؤتمر القمة العالمي.

٢٧ - ومضى قائلا إن التقديرات المنقحة تعكس مقترحات هامة تتعلق بالسلوك الأخلاقي والرقابة. وأضاف أنه يود أن

يسجل دعمه الشامل لنهج الأمين العام وأن يكرر تأييده للقيام فورا بإنشاء مكتب أخلاقيات يضطلع بالوظائف التي وصفها الأمين العام.

٢٨ - واستطرد قائلاً إنه مرتاح عموما لتوصيات اللجنة الاستشارية بشأن مختلف مقترحات الأمين العام المتعلقة بالموارد، باستثناء أمرين، أولا إنه يؤيد طلب الأمين العام برصد موارد من أجل إنشاء مكتب لدعم بناء السلام، وهو ليس مرتبطا بالكامل بقرارات الجمعية العامة فيما يتعلق بلجنة بناء السلام. وثانيا، وبما أن من الواضح أن المقترح المتعلق بآلية الشرطة الدائمة قد جرى التكليف به والإعداد له بالتعاون الوثيق مع الخبراء المعنيين، فإنه لا يرى سبباً يدعو لتأخير إنشائه بلا ضرورة. وأوضح أن توسيع قدرة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أولوية تستجيب لواحدة من أكثر الولايات تحديداً في نتائج مؤتمر القمة العالمي. إلا أنه ينبغي أن تقرر الجمعية العامة ما إذا كان خط الأساس لمضاعفة موارد الميزانية العادية المزمعة يجب أن يكون ٢٠٠٤-٢٠٠٥ أو ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٢٩ - واسترسل قائلا إنه يؤيد بشدة المبادرات الهادفة إلى زيادة قدرة مكتب خدمات الرقابة الداخلية وضمان استقلاليته التشغيلية. ومع أنه يتوقع انبثاق خطة عمل شاملة عن الاستعراض الخارجي للرقابة، هناك حاجة ملحة لدعم قدرة المكتب على مراجعة الحسابات والتحقيق، وفقاً لما تمّ إقراره في مؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥. وأضاف أن وظائف منع الغش ومكافحة الفساد التي اقترحها الأمين العام ضرورية، حتى وإن لم تكن ذات صلة مباشرة بنتائج القمة. ومن الهام الحصول على فكرة واضحة عن الكيفية التي يتعين أن يسير العمل بها في هذا المجال.

٣٠ - واستطرد قائلا إن مسألة كيفية تمويل التقديرات المنقحة هامة جدا. وأوضح أنه من كبار مؤيدي الانضباط الذي تفرضه قواعد صندوق الطوارئ الواردة في قراري الجمعية العامة ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢، لكن الأمين العام أشار في تقريره إلى أن هذه القواعد لا تشمل في نصوصها الظروف الراهنة. وبعبارات عامة، كان ينبغي بذل جهود أكبر لتلبية الاحتياجات الجديدة عن طريق إعادة التوزيع. لذلك فهو مستعد للانضمام إلى الوفود الأخرى من أجل استكشاف كامل الفرص المتاحة لإعادة التوزيع هذه، لكن الأولوية الواضحة هي تنفيذ المقررات المتخذة في مؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥، حتى إذا لم يكن الاستيعاب الكامل ممكنا.

٣١ - **السيدة سكاري** (النرويج): قالت إن وفد بلدها ملتزم عاما بالإصلاحات التي تهدف إلى جعل المنظمة أكثر فعالية وقابلية للمساءلة، ومصداقية. وأضافت أن قرارات هامة في هذا الصدد اتُخذت في مؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥، وأن الدول الأعضاء مسؤولة الآن عن تنفيذ تلك القرارات. وأوضحت أن رؤساء الدول والحكومات أُبلغوا، قبل أن يعتمدوا نتائج القمة، بأن تكلفة تنفيذ الإصلاحات ستبلغ ما يقرب من ٨٠ مليون دولار. ومن المهم أن تتقيد الدول الأعضاء بالتزاماتها وتقوم بتخصيص الأموال اللازمة، وإلا فإن عملية الإصلاح ستتعطل. ولذلك فإن النرويج تحث جميع الدول الأعضاء على التفاوض بشأن التقديرات المنقحة بطريقة بنّاءة بهدف التوصل إلى ميزانية برنامجية كافية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ قبل نهاية السنة.

٣٢ - **السيد حساني نجاد بيركوهي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه يتفق مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تعليقها الذي مفاده أن النظر في التقارير المتعددة المتعلقة بنفس الموضوع تجعل من الصعب بلورة مسار واضح إلى الأمام. وفضلا عن ذلك، فإن بعض العناصر الواردة في تقرير الأمين العام بشأن التقديرات المنقحة ستتجاوزها الأحداث على ما يبدو، وسيتعين العودة لتناولها من جديد في وقت لاحق. وأردف قائلا إن اللجنة

الاستشارية قد أصابت عندما لاحظت أن هناك حاجة إلى أن تتخذ الأمانة العامة، في عدد من الحالات، مزيدا من القرارات التشريعية أو أن تقوم بمزيد من البلورة والتوضيح. وأعلن أن وفد بلده يتفق مع اللجنة الاستشارية على أن عملية التشريع المتعلقة بلجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان لم تكتمل بعد، ولذلك سيكون من السابق لأوانه النظر في الاحتياجات من الموارد المطلوبة لهذين الكيانين.

٣٣ - وفيما يتعلق بالمقترحات المقدمة في إطار الباب ٢٣ من الميزانية، حقوق الإنسان، ذكّر بأنه ينبغي عدم إنشاء الوظائف الجديدة إلا من أجل القيام بوظائف محددة. وفي سياق المقترح الداعي إلى مضاعفة موارد مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، اقتُرح إضافة ٩٣ وظيفة جديدة، ويرجع الأمر إلى اللجنة الخامسة في تقدير المهام التي يتعين أن يضطلع بها الموظفون المعينون لهذه الوظائف الجديدة، تمشيا مع مبادئ الميزنة على أساس النتائج، والتي تعد الميزانية بموجبها أداة لتحقيق أهداف برنامج معين. أما الاكتفاء بزيادة الموارد، فسيعيد إلى الأذهان عملية الميزنة حسب المدخلات التي تم التخلي عنها منذ سنوات مضت.

٣٤ - وأضاف أنه يتعين على اللجنة أيضا أن تضمن أن الاحتياجات الإضافية لبرنامج العمل في إطار الباب ٢٣ تتماشى مع الولايات المعتمدة في مجال يتسم بالحساسية مثل مجال حقوق الإنسان، وفقا للإجراءات البرنامجية العادية. وبالفعل، توجد مبررات لتوخي الحذر فيما يتعلق بتنفيذ الإجراءات على النحو المناسب. فقد أُشير، على سبيل المثال، في إطار الباب ٢٣، إلى خطة عمل المفوض السامي بوصفها أحد الأنشطة التي ستنفذها المفوضية أثناء فترة السنتين. واستدرك قائلا إن الجمعية العامة أحاطت علما فقط بخطة العمل و لم تعتمدها. وعلاوة على ذلك، فإن التقرير يشير إلى تقاريرها للأمين العام التي لم تعتمدها الجمعية بعد، ومن ثم فهي لا تشكل ولاية بالنسبة للمفوضية، وتمثل الإشارة إلى دور المفوضية في منع الصراع (A/60/537، الفقرة ٧٤) مثالا واحدا. ومضى قائلا إنه يتعين تعزيز برنامج العمل في مجال حقوق الإنسان باتباع نهج متوازن يستهدف ضمان تنفيذ جميع الأنشطة في إطار الباب ٢٣ وليس التركيز على مجال واحد على حساب المجالات الأخرى.

٣٥ - وفيما يتعلق بالتقديرات المنقحة للموارد، قال إنه يتعين العمل على إيجاد توازن تدريجي بين الموارد من الميزانية العادية والموارد من خارج الميزانية المخصصة لأنشطة حقوق الإنسان، وفقا لما جاء في نتائج القمة. وأعلن أن وفد بلده يوافق على أن تحقيق هذا التوازن لا يستلزم بالضرورة نموا في موارد الميزانية العادية، وأن خيار تحويل وظائف معينة ممولة من خارج الميزانية إلى وظائف تحول من الميزانية العادية ينبغي أن يوضع في الاعتبار في هذا الصدد.

٣٦ - ومضى قائلا إن وفد بلده يتفق مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تعليقاتها المتعلقة بقدرة ونطاق مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نيويورك. وأوضح أنه ينبغي عدم النظر في إنشاء وظيفة أمين عام مساعد في مكتب نيويورك إلا بعد الانتهاء من دراسة الجدوى وبعد أن تكوّن المفوضية صورة أوضح لاحتياجاتها الهيكلية والوظائف المتوخاة للمكتب.

٣٧ - وفيما يتعلق بتمويل الاحتياجات الإضافية من الموارد، قال إن اللجنة يمكنها أن تتبع نفس مسار العمل الذي اعتمدته في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بالنسبة للتقديرات المنقحة الناشئة عن الاحتياجات المتعلقة بالسلامة والأمن في أعقاب اعتماد الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. واختتم حديثه بدعوة جميع الوفود إلى أن تبذل كل ما في وسعها من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة قبل نهاية الجزء الرئيسي من الدورة الستين، نظرا

لأنه لا يمكن اعتماد التقديرات المنقحة المعروضة حاليا على اللجنة قبل اعتماد الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٣٨ - **السيدة شاه** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنه آن الأوان لإعادة تشكيل الأمم المتحدة. والإصلاح الإداري أساسي من أجل تنفيذ نتائج القمة العالمية ٢٠٠٥ بنجاح، كما يتعين على جميع الدول الأعضاء أن تعمل سويا من أجل اتخاذ الخطوات اللازمة لزيادة فعالية المنظمة وتعزيز مصداقيتها. وأضافت أن الولايات المتحدة ترحب بمقترحات الأمين العام بشأن إنشاء مكتب الأخلاقيات، وإجراء تقييم خارجي مستقل للقدرة على مراجعة الحسابات والرقابة الداخلية، وإنشاء لجنة استشارية مستقلة للرقابة، وهي تتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات لهذه المسائل وإلى التنفيذ الكامل لجميع الإصلاحات التي دعت إليها نتائج القمة. وقالت إن وفد بلدها سيكون ممتنا لو حصل على مزيد من المعلومات من اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالأسباب التي دعتها لأن توصي بتخفيض الموارد المخصصة لإنشاء مكتب الأخلاقيات.

٣٩ - **السيدة زوبرست رنتينار** (سويسرا): سلّمت بأن تقرير الأمين العام (A/60/537) ليس مترابطا تماما، ولكنها أشارت إلى عدم وجود بديل ممكن، نظرا لضيق الوقت. وأضافت أن الآثار الناشئة في الميزانية البرنامجية عن اعتماد نتائج القمة العالمية قُدرت في الأصل بـ ٨٠ مليون دولار، وأنه آن الأوان الآن لكي تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها بتوفير التمويل اللازم. وأضافت أنه كان من المفهوم دائما بالنسبة لسويسرا أن الاحتياجات من الموارد الناشئة عن نتائج القمة لن يتم تلبيتها من الموارد الموجودة أو أنها ستخضع للقواعد التي تحكم استخدام صندوق الطوارئ.

٤٠ - ومضت قائلة إن مكتب الأخلاقيات ينبغي أن يُنشأ دون تأخير. وقالت إنها تشاطر الكثير من الآراء التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية، لكنها ترى أن من الممكن التوصل إلى حل وسط. وأضافت، فيما يتعلق باللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، إن سويسرا تفضل حاليا اعتماد اختصاصات أولية وإقرار ميزانية مؤقتة.

٤١ - وأبدت استعدادها لقبول التوصية بإرجاء النظر في تخصيص موارد إضافية لإدارة خدمات المؤتمرات للجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، وخاصة لأن طلب تخصيص ٤ ملايين دولار للمجلس لم يُبرر على النحو الواجب. وقالت إنها ستكون ممتنة لو أمكن الحصول على مزيد من المعلومات في هذا الصدد. وأردفت قائلة إن سويسرا تؤيد إنشاء مكتب صغير لدعم بناء السلام، وهي على استعداد للنظر في الاحتياجات اللازمة له من الموارد في الوقت المناسب.

٤٢ - ومضت قائلة إن الاحتياجات الإضافية المقترحة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا غير كافية مثلما لاحظت ذلك اللجنة الاستشارية. وأشارت إلى أن وضع خطة شاملة على مستوى المنظومة تتعلق بجميع الأنشطة ذات الصلة بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا ستساعد على إجراء مزيد من المداولات بشأن ذلك الموضوع.

٤٣ - وأبدت استعدادها للموافقة على توصيات اللجنة الاستشارية بخصوص الباب ٢٩، حقوق الإنسان. وبما أن تدعيم مكتب مفوضية حقوق الإنسان في نيويورك يشكل أولوية بالنسبة لسويسرا، فهي تنتظر باهتمام شديد نتيجة دراسة الجدوى المزمع القيام بها وما سيعقبها من نظر في مقترح إنشاء وظيفة أمين عام مساعد لنيويورك. وأضافت أن سويسرا تود أيضا العمل بسرعة على إجراء التقييم الخارجي المستقل لنظام مراجعة الحسابات والرقابة، بما في ذلك ما يتصل به من احتياجات في الميزانية، وأعربت عن ثقتها في

أن تحترم بالكامل الممارسة المعمول بها في ما يتعلق بتقديم العطاءات الدولية.

٤٤ - وأخيرا، تعليقها قائلة، فإن اللجنة الاستشارية توصي في الوثيقة A/60/7/Add.14 بتوفير موارد تعادل المستوى المنقح لاعتماد الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ مع إعادة حساب التكلفة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وذلك في انتظار إعادة تقديم الميزانية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية. ومضت قائلة إنه على الرغم من أن طريقة العمل هذه ليست بالطريقة المثالية، فإن وفد بلدها على استعداد لتقبلها، آخذا في الاعتبار التغير الذي حدث مؤخرا في إدارة مكتب خدمات الرقابة الداخلية وأنه يجري حاليا استعراض شامل للمكتب. وأضافت أن وفد بلدها يرحب بتوصية اللجنة الاستشارية بأن تأذن الجمعية بإنشاء ٣٩ وظيفة مؤقتة إضافية لدعم قدرة مكتب خدمات الرقابة الداخلية في مجال مراجعة الحسابات والتحقيق. واختتمت حديثها قائلة إنه نظرا للطبيعة المؤقتة لهذه الوظائف ينبغي أن يتسم توزيعها داخل المكتب بقدر معين من المرونة.

٤٥ - **السيد كوزاكي** (اليابان): قال إن اليابان تعلق أهمية كبيرة على تنفيذ نتائج القمة على نحو سريع ومطرد، وخاصة الأحكام المتعلقة بإصلاح الأمانة العامة والإدارة. وأضاف أنه نظرا لأن توصيات اللجنة الاستشارية تستهدف تخفيض التقديرات المنقحة بقرابة ٢٥,٥ مليون دولار، فإنه يود أن يحلل الاحتياجات من الموارد على أساس فردي، آخذا في الاعتبار حالة تنفيذ توصيات الإصلاح في الإدارات والمكاتب المعنية ومراعيا أيضا الحاجة إلى الترابط مع نتائج القمة.

٤٦ - وأشار إلى التقرير الوارد في الوثيقة A/60/568 فقال إنه يتعين أن تعكس الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ التقدم الذي أحرز في آخر عام ٢٠٠٥ فيما يتعلق بتنفيذ إصلاح الأمانة والإدارة، بما في ذلك إنشاء مكتب الأخلاقيات، وتدعيم ما يوجد في مكتب خدمات الرقابة الداخلية من خبرة وقدرات وموارد وإنشاء لجنة استشارية مستقلة للرقابة وتقديم مقترحات تستهدف كفالة التوجيه لعملية استعراض الولايات.

٤٧ - ومضى قائلا إن اليابان تؤيد استعراض مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ولكنها لا تعتبر شرطا مسبقا لتعزيزه لكل المكتب، فعملية التعزيز تلك تعتبر مسألة عاجلة، وقد طلبت تحديدا في الفقرة ١٦٤ (أ) من الوثيقة الختامية للقمة. ولذلك لا تستطيع اللجنة أن تؤجل النظر في هذه المسألة إلى أيار/مايو ٢٠٠٦. وقال إنه يتعين إدراج الموارد اللازمة في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ كما ينبغي أن تستند أي تسويات بالزيادة أو بالنقصان إلى نتيجة الاستعراض الخارجي. وأعرب في ختام حديثه عن تأييد اليابان التام لمقترح الأمين العام بتعزيز خبرة وقدرات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشكل ملموس.

٤٨ - **السيد توريس ليبوري** (الأرجنتين): قال إن النظر في التقديرات المنقحة يتيح للجمعية العامة الفرصة لتنفيذ بعض الإصلاحات المبينة في نتائج القمة على وجه السرعة. وأضاف أن المقترحات الأخرى كالمتعلقة بلجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، لم يتم البت فيها بعد بشكل نهائي، وأنه يتعين النظر في أي موارد إضافية تتعلق بها في سياق تقارير الأداء للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٤٩ - وفيما يتعلق بمكتب الأخلاقيات المقترح قال إن وفد بلده يفهم كلا من الحاجة لإنشائه وأهمية خفض الإنفاق غير الضروري إلى الحد الأدنى. وبخصوص مكتب دعم بناء السلام، قال إنه يتعين على الجمعية العامة أن توفر للأمين العام الموارد اللازمة.

٥٠ - ودعا إلى وضع خطة لتلبية الاحتياجات الخاصة بأفريقيا دون تأخير، وفقا للفقرة ٦٨ من الوثيقة الختامية

للقمة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي توفير الموارد الكافية لتمويل وظيفة المستشار الخاص المعني بأفريقيا. وأضاف أن الجمعية دعت الأمين العام أيضا، في الوثيقة الختامية للقمة، إلى تقديم مقترحات لتوطيد قدرة منظومة الأمم المتحدة على مساعدة الدول على مكافحة الإرهاب، ومن ثم يتعين على الجمعية أن تتخذ التدابير المناسبة في هذا الصدد.

٥١ - وقال إن الأرجنتين تؤيد بالكامل القرار القاضي بمضاعفة الموارد المخصصة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان خلال السنوات الخمس المقبلة. وأضاف أن مقترح الأمانة العامة في هذا الصدد يستند إلى مبررات سليمة ويوفر أساسا جيدا لتحقيق الأهداف الرامية لتحسين المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان. واختتم حديثه قائلا إنه ينبغي توفير الموارد اللازمة لإنشاء آلية شرطة دائمة لعمليات حفظ السلام.

٥٢ - **السيد يو داي - جونغ** (جمهورية كوريا): قال إن مداولات اللجنة بشأن التقديرات المنقحة وبشأن الميزانية البرنامجية المقترحة ذاتها قد زاد من تعقيدها أن تقرير الأمين العام غير مترابط تماما. واستدرك قائلا إن من واجب جميع الوفود أن تبدي أقصى قدر من المرونة في مواجهة هذه الصعوبات، ولا سيما وأن الأمور المتعلقة بالميزانية مقيدة بوقت محدد. وأضاف أنه على الرغم من الضغوط المتعلقة بضيق الوقت وثقل حجم العمل، فإنه يتعين على اللجنة الخامسة العمل مع الأمانة العامة واللجنة الاستشارية من أجل اعتماد الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وتنفيذ تدابير الإصلاح المحددة في الوثيقة الختامية للقمة بأسرع ما يمكن.

٥٣ - ومضى قائلا إنه باستبعاد الاحتياجات المعلقة للجنة بناء السلام، ومجلس حقوق الإنسان، وقدرات الرقابة، فإن الاحتياجات الإضافية من الموارد الناشئة عن الوثيقة الختامية للقمة تبلغ ٧٥,٥ مليون دولار. وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية قدمت توصيات تنطوي على إجراء تخفيض يقارب ٢٥ مليون دولار، ومن ثم فإن وفد بلده يتساءل عما إذا كانت قد بذلت جهود جدية لاستيعاب الولايات الجديدة والموسعة بإعادة توزيع الموارد المتاحة حاليا.

٥٤ - واختتم حديثه قائلا إنه نظرا لأن الاحتياجات الإضافية المقدرة تتجاوز بكثير مستوى صندوق الطوارئ، فقد أشار الأمين العام إلى أن الجمعية العامة قد تود أن تعلق العمل بأحكام قرارها ٢١١/٤٢ بغرض تنفيذ نتائج القمة. وأوضح في هذا الصدد أن جمهورية كوريا تحيط علما بملاحظة اللجنة الاستشارية أنه يتعين تحليل هذه المسألة والخيارات المتعلقة بمعالجتها تحليلا مستفيضا.

٥٥ - **السيدة بورِغو رُدريغز** (كوبا): كررت التزام كوبا باعتماد الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بحلول نهاية ٢٠٠٥، لكنها شددت على أهمية تخصيص وقتٍ كافٍ للنظر في التقديرات المنقحة. وقالت إنه لا توجد مواعيد نهائية محدّدة للموافقة على المقترحات الناشئة عن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة، وينبغي ألا تتعجل اللجنة باتخاذ قرارات، رغم أن من الأكيد أنه بإمكانها، أن تعمل بسرعة على معالجة المسائل التي تم بصددها فعلا تقديم جميع المعلومات اللازمة.

٥٦ - وأشارت إلى تقرير الأمين العام (A/60/537)، فأبدت قلقها إزاء طلبات الموارد المتصلة بالباب ٢٣، حقوق الإنسان، وكررّت تحفظات وفد بلدها على مضاعفة موارد مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على مدى السنوات الخمس المقبلة (الفقرة ١٢٤ من الوثيقة الختامية للقمة). وقالت إن هذا التخصيص يعطي لمجال واحد من مجالات عمل الأمم المتحدة الأولوية على حساب غيره من المجالات.

وعلاوة على ذلك، لا تقابل بعض الوظائف المقترحة ولايات محدّدة رسمتها الجمعية العامة.

٥٧ - واختتمت حديثها قائلة إنه، بالنظر إلى مسألة ما إذا كان ينبغي استخدام صندوق الطوارئ لتلبية الاحتياجات الإضافية من الموارد، الناشئة عن الوثيقة للقمة، فإن كوبا تفضل اعتماد أسلوب مماثل للأسلوب الذي تم انتهاجه في العام السابق، لمواجهة الاحتياجات الإضافية المتعلقة بالسلامة والأمن.

٥٨ - **السيد سيمنكاس** (المكسيك): لاحظ أن الفقرة ٤٨ من تقرير اللجنة الاستشارية تشير إلى الدعم المقدم إلى ثمانٍ من الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. وأوضح أن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تعتبر أيضا، منذ إنشائها عام ١٩٨٥من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، هيئة أنشئت بموجب معاهدة. ولذلك فهو يود أن يعرف ما إذا كان الدعم المشار إليه في تقرير اللجنة الاستشارية سيقدم أيضا لتلك اللجنة.

٥٩ - وأضاف أنه بالنظر إلى ضرورة اتخاذ إجراء سريع بصدد التقديرات المنقحة، فإنه تعتريه الدهشة لأن تقرير الأمين العام (A/60/537) - الذي صدر في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، قد وصل لتوه وحسب إلى اللجنة الخامسة. وهذا الوضع لا يساعد على تنفيذ نتائج مؤتمر القمة الختامية بنجاح، كما لا يساعد على ذلك تقديم عدة تقارير متعددة عن الموضوع ذاته.

٦٠ - **السيدة يودو** (نيجيريا): قالت إن وفد بلدها يرحّب بالفرصة المتاحة لمناقشة الآثار المترتبة على القرارات المتخذة في مؤتمر قمة عام ٢٠٠٥، الذي شكّل حدثا بارزا. وهو ملتزم بإصلاح الأمم المتحدة بصورة شاملة وسيدخل المفاوضات بموقف إيجابي. ومع أنه كان بود الوفد أن يحظى بمزيد من الوقت لدراسة التقارير التي يجري النظر فيها، فهو يتفهّم العوائق الزمنية التي تواجهها اللجنة.

٦١ - ومضت قائلة إن وفد بلدها يؤيد تعليقات اللجنة الاستشارية على مقترحات الأمين العام المتعلقة بدعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتنمية أفريقيا من أولويات الأمم المتحدة. إلا أن هذه الأولوية لم تتجسَّد عملا ولا هي تنعكس بما يناسب في تخصيص الموارد. ولا بد من مزيد من تضافر الجهود لكفالة تحقيق أفريقيا أهداف إعلان الألفية بحلول عام ٢٠١٥، بحيث تتمكن من الاندراج في التيار الرئيسي للاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد، ينبغي إعادة النظر في المقترحات المعروضة على اللجنة، وينبغي أن يُعدّ الأمين العام في المستقبل القريب خطة شاملة على نطاق المنظومة، تجاوبا مع جميع عناصر الفقرة ٦٨ من الوثيقة الختامية للقمة، مع لا تدمج فيها الشراكة الجديدة فحسب، بل أيضا كيانات الأمم المتحدة المعنية الأخرى، التي تقوم بأنشطة تتصل بدور المنظمة في تلبية ما لأفريقيا من احتياجات خاصة. واختتمت حديثها قائلة إن وفد بلدها يتطلع بشوق إلى العمل مع الآخرين للتوصل بسرعة إلى اختتام مداولات اللجنة.

٦٢ - **السيد برانت** (البرازيل): قال إن وفد بلده يولي أهمية بالغة لدعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة ويرحب بقرار مضاعفة موارد الميزانية العادية المخصصة بمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على مدى السنوات الخمس التالية.

٦٣ - **السيد إلجي** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده، سيسترشد عند النظر في مقترحات الأمين العام، بفهمه لنتائج مؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥. وأعرب عن أسفه لأن التأخّر في إصدار تقرير الأمين العام (A/60/537) سيحول دون نظر اللجنة فيه بدقة. وأضاف أن وفد بلده يعتبر التقرير إضافة إلى الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-

٢٠٠٧ ويتوقع أن يجري النظر فيه وفقا لقواعد النظام الداخلي للجمعية العامة المتعلقة بشؤون الإدارة والميزانية. ومضى قائلا إن بعض أولويات الأمم المتحدة، ومنها دعم الشراكة الجديدة، لا ينعكس بصورة كافية في مقترحات الأمين العام، التي لا يمكن، لذلك، اعتبارها متوازنة. وأكّد في هذا الصدد أن وفد بلده لن يقبل أية محاولة لابتزاز المنظمة والدول الأعضاء بجعل إقرار الميزانية البرنامجية المقترحة مشروطا بتنفيذ بعض الإصلاحات؛ وأوضح أن الإصلاحات المنفذة يجب أن تعكس مصالح الجميع.

٦٤ - وقال إن وفد بلده غير مقتنع بضرورة إنشاء لجنة استشارية مستقلة للرقابة أو بضرورة تخصيص أي موارد لهذا الغرض في المرحلة الراهنة، ما دامت المسالة لا تزال معروضة على الجمعية العامة. كذلك، ينبغي عدم تخصيص أي اعتماد للجنة بناء السلام أو لمجلس حقوق الإنسان، لأن تفاصيل إنشائهما لم يتم بعد النظر فيها. وأضاف أن وفد بلده سيلتمس معلومات إضافية في المشاورات غير الرسمية بشأن الموارد المطلوبة في إطار البابين ٣ و ١٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة. وفيما يتعلق بالباب ٢٣ (حقوق الإنسان) قال إن القصد من مضاعفة موارد الميزانية المخصصة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على مدى الأعوام الخمسة المقبلة، هو إقامة توازن في موارد المفوضية بين الميزانية العادية والتبرّعات. وفي هذا السياق، قال إن من المتوقع تحويل عدد من الوظائف المموّلة من موارد خارجة عن الميزانية إلى وظائف ممولة من الميزانية العادية. غير أن الأمين العام طلب أيضا استحداث عدة وظائف جديدة، ووفد بلده يتساءل كيف يمكن تبرير هذا الطلب.

٦٥ - وتابع حديثه قائلا إن وفد بلده سيطرح ما تبقى لديه من أسئلة في المشاورات غير الرسمية، ليتيح مزيدا من الوقت للمناقشة، وأعرب عن أمل الوفد من أن تمكِّن هذه المرونة اللجنة من اعتماد ميزانية برنامجية تغطي فترة السنتين بكاملها.

٦٦ - **السيد ساك** (المراقب المالي): قال في ما يتعلق بدعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة إنه إذا وافقت الجمعية العامة على التوصية الواردة في الفقرة ٣٧ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/60/7/Add.13)، فسيعد الأمين العام خطة شاملة على نطاق المنظومة، كما طلبت ذلك اللجنة الاستشارية، وسيقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في أسرع وقت ممكن، على ألا يتجاوز ذلك الجزء الرئيسي من الدورة الحادية والستين. وإن كان المطلوب تقديم التقرير في غضون فترة زمنية أقصر، فقد تود الدول الأعضاء إعطاء الأمانة العامة ولاية محددة لهذا الغرض.

٦٧ - وتابع حديثه قائلا إن الإدارة ما فتئت تسعى إلى استيعاب الاحتياجات الإضافية داخل نطاق الموارد المتاحة. غير أنه لا توجد في المرحلة الراهنة من دورة الميزانية قدرة استيعاب كبيرة. وأوضح أن الإدارة نظرت بذلك، عند إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة، في إمكانيات إعادة توزيع الموارد وتعويض النفقات؛ ووضعت ميزانية لا نمو فيها، جرى تحديد نحو ٢٤٠ وظيفة فيها لإعادة توزيعها. وسيتعين لإيجاد موارد لتمويل الاحتياجات الإضافية، تمويل بعض الولايات القائمة تمويلا ناقصا. وذكّر، في هذا الصدد، بأن الجمعية العامة أكدت، في قرارها ٢٥٣/٥٦، أن الموارد المقترحة من الأمين العام ينبغي أن تتناسب مع جميع البرامج والأنشطة المفوضة بولاية، بغية ضمان تنفيذها بصورة كاملة ومجدية وفعالة.

٦٨ - ومضى يقول إن طلب الموارد الإضافية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، جرى تقديمه بناء على الفقرة ١٢٤ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي، التي قررت الجمعية العامة فيها تعزيز المفوضية بمضاعفة الموارد في

ميزانيتها العادية. لذلك فإن المركز الحالي لخطة عمل المفوض السامي ليست له صلة بالموضوع.

٦٩ - وأوضح أن الإدارة ترى أن مسألة استخدام صندوق الطوارئ مسألة سياسية وليس تقنية؛ وبصفتها هذه، ينبغي أن تُسوّى بقرار من الجمعية العامة. وقد خدمت الترتيبات الواردة في القرارين ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢المنظمة خير خدمة. والدول الأعضاء بحاجة إلى إيجاد صيغة تترجم روح القرارين المذكورين، مع كفالة التمويل الكامل للاحتياجات الإضافية الناشئة عن نتائج مؤتمر القمة.

٧٠ - وأخيرا، ينبغي على الوفود التي وضعت التقديرات المنقّحة بأنها تفتقر على الترابط أن تراعي أنه يتعين على الأمانة العامة أن تتعامل مع الأحداث حسب وقوعها. ولا يتعدى قرار الجمعية العامة ١/٦٠ كونه إشارة إلى رغبات الدول الأعضاء، والمفاوضات الخاصة بمتابعة نتائج القمة لا تزال جارية. والحالة تتسم بالفوضى، وسترحب الأمانة العامة بأي جهود تبذلها اللجنة من أجل تنظيمها.

٧١ - **السيد إلجي** (الجمهورية العربية السورية): قال إنه ليس من الواضح بعد لوفد بلده لماذا طلبت الأمانة العامة استحداث وظائف جديدة للمفوضية.

٧٢ - **السيدة يودو** (نيجيريا): قالت إن من المقرر، حسب علمها، تقديم عدد من التقارير عن متابعة نتائج القمة في الربع الأول من عام ٢٠٠٦. وأضافت أنه ينبغي أيضا تقديم تقرير الأمين العام عن ''الشراكة الجديدة'' في الفترة نفسها، بحيث تتكون لدى الجمعية العامة صورة أتمّ عن الإجراءات الواجب اتخاذها.

٧٣ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): قالت إن وفد بلدها يرغب في ضمّ صوته إلى صوت ممثل جامايكا في بياناته باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وصوت ممثلي نيجيريا والبرازيل. وهو يشاطر المتكلمين الذين سبقوه قلقهم إزاء كفاية الموارد المطلوبة لدعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة، كما أنه يؤيد المقترح الذي قُدّم للتو، بشأن توقيت تقديم تقرير الأمين العام. وأعرب عن أمل الوفد في أن تتاح، في غضون ذلك، فرصة اللجنة لكي تنظر في سبل زيادة حجم الموارد المقترحة.

٧٤ - **السيد ساك** (المراقب المالي): قال إن بعض الوظائف المطلوبة لمفوضية حقوق الإنسان وظائف جديدة، في حين أن غيرها وظائف تمول حاليا من التبرعات؛ ومن المقرر إلغاء عددٍ من الوظائف الممولة من خارج الميزانية. وأوضح أن مقترحات الأمين العام تتمشّى مع الفقرة ١٢٤ من القرار ١/٦٠. وذكر أنه سينقل الطلب المقدّم بصدد التقرير عن ''الشراكة الجديدة'' إلى الإدارات المعنية.

٧٥ - **الرئيس:** قال إن الرئيس بالنيابة للجنة الاستشارية سيردّ على أسئلة الوفود في مشاوراتٍ غير رسمية.

مسائل أخرى

٧٦ - **السيد إلجي** (الجمهورية العربية السورية): لاحظ أن إزالة الاسبستوس تجري على مقربة من قاعتي المؤتمرات ٥ و ٦، وأبدى القلق من عدم إغلاق المنطقة بصورة محكَمة. وسأل عن الأخطار التي قد تتعرَّض لها صحة البشر من جراء ذلك، وحثّ الإدارات المعنية على كفالة اتخاذ الاحتياطات المناسبة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.